

Distr.: General  
6 December 2010  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف  
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات  
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الكندية لجمعيات إيزابيث فراي، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تسلّم الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2011/1



## بيان\*

- ١ - توجد الرابطة الكندية لجمعيات إليزابيث فراي لمناصرة حقوق الإنسان للجانيات - على المستويين الوطني والدولي. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة على زيادة معدلات الجريمة إلا أن سجن المرأة يتزايد بنسبة مزعجة، حيث تضاعف العدد في عدة بلدان خلال العقد الماضي. وتعد الغالبية الكبرى من السجينات ضحايا لجرائم العنف، خاصة سوء المعاملة في مرحلة البلوغ و/أو الطفولة. ومعظم هؤلاء النساء فقيرات؛ وكثير منهن بلا مأوى قبل السجن. وتواجه الغالبية مشاكل خاصة بالصحة النفسية و/أو تعاطي المخدرات.
- ٢ - ولا تزال هناك دعوات مستمرة - في كندا، وأستراليا، وفي جميع أنحاء العالم - لضمان حق السجينات في التعليم، والتدريب، والحصول على العمل المتفرغ والعمل اللائق. ونتيجة لذلك، أصبحت السجينة حبيسة الحلقة المفرغة للفقر ومسلوبة الإرادة، وتغادر السجن عادة وهي في خطر متزايد للعودة إلى الجريمة.
- ٣ - وعلى المستوى الدولي، تجرّم معظم النساء نتيجة لحالات الإخفاق السابقة في معالجة هذه القضايا وضمان حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. ويتسم رواد السجون بوجود عدد مرتفع بصورة غير متناسبة من النساء اللاتي ينتمين إلى فئات محرومة اجتماعياً. ومعظم النساء يتعرضن للسجن بسبب جرائم بسيطة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للفقر - وخاصة جرائم السرقة والجرائم المرتبطة بالمخدرات غير المصحوبة بالعنف. وقد زاد تعرّض المرأة لارتكاب جرائم بسبب الفقر نظراً لإخفاق الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بتوفير التعليم والتدريب الكافيين والملائمين والحصول على العمل.
- ٤ - وفضلاً عن هذا، فإن معظم السجينات من الأمهات المسؤولات عن إعالة أطفال. وكُن المصدر الرئيسي لدخل الأسرة قبل السجن. ويعد إخفاق الدول الأعضاء في الوفاء بحقوق المرأة انتهاكاً لحقوق أطفالهن أيضاً. فهذا يعمل على إدامة الفقر ويعرّض أطفال السجينات للخطر المتزايد بدرجة كبيرة لارتكاب الجرائم في حياتهم بعد ذلك.
- ٥ - وفي أستراليا وكندا على حد سواء، تدهورت في السنوات الأخيرة فرص التعليم والتدريب بالنسبة للسجينات. وتعتمد سلطات السجن أيضاً على عمل المسجونين، ونتيجة لذلك، يُطلب من كثير من السجينات القيام بأعمال حقيرة في السجون والعمل في بعض الصناعات، بدلاً من المشاركة في التعليم أو التدريب. وبالمقارنة مع السجناء، يوجد لدى السجينات خيار محدود لأعمال السجن. وهذا يحدث على الرغم من الأدلة الواضحة على أن

\* صدر بدون تحرير رسمي.

توفير التعليم والتدريب للسجينات يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الحد من معدلات العودة إلى الجريمة، وتحسين التوقعات العامة للسلوك بعد السجن بالنسبة للنساء والأطفال.

٦ - وتنقسم البرامج المرتبطة عادة بالتعليم والتدريب في سجون النساء إلى أربع فئات:

- برامج تتعلق بالجريمة تقدمها سلطات السجن؛
- برامج تعليمية أخرى تقدمها سلطات السجن؛
- الحد الأدنى من التدريب المهني المرتبط بعمل السجن تقدمه سلطات السجن؛
- الحصول على تعليم وتدريب من جانب هيئات خارج السجن.

#### برامج تتعلق بالجريمة

٧ - ينبغي عدم خلط برامج إعادة التأهيل التي تسمى "الإزامية"، والتي تقدمها سلطات السجن للسجينات، مع التعليم أو التدريب. وهي لا تفي بتعريف التعليم في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٠.

٨ - وليست هذه البرامج متداولة كثيراً خارج جدران السجون. وهي، باستثناءات قليلة، مصممة بشكل عام للسجناء. وهي تخاطب النزعة الإجرامية للسجناء، والتي تختلف كثيراً عنها لدى السجينات. ولهذا فإن البرامج ليست لها قيمة تُذكر بالنسبة لهدفها المعلن وهو الحد من العودة إلى الجريمة بين السجينات. وعلاوة على ذلك، فإنها لا توفر للسجينات التعليم أو التدريب الذي يحسّن من قدرتهن على التغلب على الفقر عن طريق الحصول على عمل متفرغ وعمل لائق. ونظراً لأن استكمال هذه البرامج غالباً ما يعد شرطاً للإفراج، فإن حصول المرأة على فرص أقل من الرجل فيما يتعلق بهذه البرامج يؤدي عادة إلى حالات تأخير في الإفراج عن السجينات، ويطيل من معاناة أسرهن وأطفالهن.

#### برامج تعليمية أخرى تديرها السجون

٩ - تقول السجينات دائماً إن جودة البرامج التي تقدمها سلطات السجن (مثل الحساب/محو الأمية والفنون/الحرف) ليست مقبولة. وهناك مجالات اختيار محدودة أمام المرأة، ومعظمها أدوار نمطية حسب نوع الجنس. وتتفاقم مستويات التدريس الهزيلة بسبب إهمال سلطات السجن عن السماح للمعلمين الخارجيين، لا سيما من المنظمات غير الحكومية، بدخول السجن وتقديم الخدمات التعليمية.

## التدريب المرتبط بأعمال السجن

١٠ - الخيارات المهنية المتاحة أمام السجينات هي عادة ذات أدوار نمطية بالنسبة لنوع الجنس (مثل إعداد الطعام، أو الإشراف على البوابات، أو صناعات النسيج، أو الغسيل). وحتى عند تطوير المهارات إلى المستوى القابل للتسويق، فإن هذا الوضع يحكم على الجانية بالعمل بأجر منخفض وتولّي وظائف ذات مهارات منخفضة. ويرتبط القليل من التدريب المتاح القائم على الصناعة بالنتائج المعتمدة التي من شأنها أن تحسّن فرص المرأة في الحصول على عمل متفرغ ولائق بعد الإفراج. ومرة أخرى تقول السجينات دائماً إن نوعية التدريب رديئة بصورة استثنائية، مع قيام مَنْ يسمّوا "معلمو الحرف" بدور ملاحظ العمال أكثر منه بدور المعلم. ويتاح لعدد قليل من النساء الوسائل لاستكمال أحد برامج التدريب المعترف بها، إما بسبب تقديم أجزاء صغيرة من هذه البرامج أو عدم قدرة المرأة على مواصلة البرنامج التدريبي عند نقلها من سجن إلى آخر.

## التعليم والتدريب الخارجيان

١١ - لا يُسمح إلا لعدد قليل جداً من النساء بالتفرغ للدراسة. ونتيجة لذلك، تُعاقب هؤلاء النساء مالياً بسبب فقدانهن للأجور - حتى ولو كانت هزيلة - مقارنة بزملائهن اللاتي يمارسن أعمالاً أخرى في السجن. (وفي كويتلاند، تستطيع السجينة أن تحقق دخلاً أكبر خمس مرات من دخل الطالبة المتفرغة إذا كانت تعمل في الصناعات الخاصة في السجن، ولكن ليس هذا هو الحال بشكل عام بالنسبة للمرأة في السجون الكندية). وعلاوة على ذلك، يجب على السجينات في الغالب دفع نظير دراستهن. وفي كندا توجد لدى السجينات فرص محدودة للوصول إلى الحاسوب ولا يُسمح لهن باستخدام الإنترنت، ولذلك تصبح الفرص التعليمية أكثر تقييداً. وحتى لو سُمح للسجينة ببدء دورة دراسية معينة، فإنها تتعرض لسحب هذا الامتياز بصورة متعسفة. ويعني الاتجاه الحالي نحو مخيمات العمل بالسجون باعتبارها النموذج الوحيد للسجن في ظروف أمن منخفضة في أستراليا، وعدم وجود سجون يتوفر فيها الحد الأدنى من الأمن للنساء في كندا أن المرأة توجد في سجون يتوافر فيها مستوى من الأمن أعلى منه في المجتمع المحلي لكي تواصل تعليمها.

١٢ - ومجمل القول أن القدر المتاح من التعليم والتدريب المحدود ليس كافياً بدرجة كبيرة. ونادراً ما تلقى السجينات التشجيع للمشاركة بنشاط في كافة جوانب التعليم ولا تقوم سلطات السجن دائماً بتسهيل ودعم التعليم قدر المستطاع. وتعد جماعات النساء المحرومات (خاصة نساء الشعوب الأصلية، ونساء الأقليات العنصرية، والنساء ذوات الإعاقة الذهنية والعقلية؛ والشابات) معرّضات بشكل خاص للتمييز في مجال الحصول على التعليم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية السجينات (لفتترات قصيرة والمحتجزات) لسن مؤهلات بشكل عام للتعليم الخارجي وقليل منهن يصلحن للمشاركة في البرامج التي تديرها السجون.

١٣ - وفي نهاية المطاف، فإن الفرص المحدودة أمام السجينات للحصول على التعليم والتدريب المعترف به في المجتمع تحد من فرصهن في الحصول على العمل المتفرغ والعمل اللائق بعد الإفراج. ومن الضروري أن يشمل تعليم وتدريب السجينات التعليم التطويري (مثل التعليم الثانوي، وما بعد الثانوي، والتعليم المهني)، وفرصاً للتدريب النظامي الجيد أثناء الوظيفة، ودورات تدريبية لغير المتفرغين، والتعلم الموجه ذاتياً. وينبغي لسجون النساء أن تهيئ بيئة مواتية للتعلم تدعمها مواقف إيجابية من جانب سلطات السجن وإمكانية الوصول إلى المكتبات والتسهيلات الأخرى للدراسة.

١٤ - ويمكن أن تقوم التحسينات في فرص التعليم والتدريب والعمل المتفرغ والعمل اللائق للمرأة - داخل السجون وخارجها - بدور محوري للقضاء على التزعة الحالية للجريمة لدى المرأة وما يرافق ذلك من مخاطر عبر الأجيال. وينبغي أن يقاس نجاحنا في الوفاء بحقوق الإنسان للمرأة من خلال قدرتنا على الوفاء بحقوق السكان الأكثر تعرضاً - بمن فيهم السجينات.